



المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون
مراكز التأهيل والإصلاح

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م بشأن مراكز التأهيل والإصلاح المنشور بتاريخ ١٩٩٨/٧/١م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الاطلاع على قانون السجون رقم ٣ لسنة ١٩٤٦ المعمول به في محافظات غزة.
وعلى قانون السجون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢م المعمول به في محافظات الضفة الغربية.
وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء.
وبناء على موافقة المجلس التشريعي.
أصدرنا القانون التالي:

الفصل الأول

مادة (١)

يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المحصورة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-
الوزارة : وزارة الداخلية .
الوزير: وزير الداخلية .
المركز: أي مكان أعلن مركزاً للإصلاح والتأهيل بمقتضى هذا القانون .
النزيل / النزيلة: كل شخص محبوس تنفيذاً لحكم صادر من محكمة جزائية أو خاصة أو موقوفاً تحت الحفظ القانوني أو أي شخص يحال إلى المركز تنفيذاً لإجراء حقوقي .
المدير العام : مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل .
المدير: مدير مركز الإصلاح والتأهيل الموكل إليه مهمة الإشراف على المركز أو أي شخص آخر عين للقيام بالواجبات المنوطة بالمدير جميعها أو بعضها .
مأمور المركز: هو الضابط الموكل إليه الإشراف على المركز .
المديرية العامة : مصلحة مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين المشكلة بموجب هذا القانون .
المادة الممنوعة : هي كل مادة يحظر إدخالها إلى النزيل في المركز وتشمل النقود والثياب والمشروبات الروحية والمخدرات والسموم والآلات والأدوات والعصي والشفرات والسكاكين والأسلحة على اختلاف أنواعها والطعام قبل فحصه وكل مادة ضارة بالجسم والحياة وأي مادة يحظر على النزيل حيازتها بمقتضى أحكام هذا القانون والنظم والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

الفصل الثاني المراكز والإشراف عليها

مادة (٢)

تنشأ المراكز وتحدد أماكنها بقرار من الوزير. ويجوز له إلغاؤها والعدول عن استعمالها عند الضرورة .

مادة (٣)

المراكز تتبع الوزارة وتتولى المديرية العامة إدارتها والإشراف عليها ويتم تعيين المدير العام بقرار من الوزير أما مأموري المراكز فيتم تعيينهم من المدير العام.

مادة (٤)

يتولى مدير المركز إدارة وسير أعمال المركز وتنفيذ أحكام هذا القانون أو أية أنظمة أو لوائح أو تعليمات أخرى صادرة بمقتضاه تحت إشراف مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل أو أي مسؤول آخر يفوضه بذلك.

مادة (٥)

يحفظ في كل مركز سجل عام مرقوم للنزلاء ودفتر يومية لحوادث المركز. وينشأ ملف خاص لكل نزير وتخضع هذه السجلات والملفات لإشراف ورقابة المدير ويكون مسؤولاً عن تنظيمها واستيفاء بياناتها .

الفصل الثالث قبول النزلاء

مادة (٦)

١. يكون إدخال النزير إلى المركز بموجب مذكرة قانونية ويحظر إبقاؤه في المركز بعد انتهاء المدة المحددة قانوناً في المذكرة .
٢. يتعين على مأمور المركز التثبت من هوية النزير وقانونية المذكرة .
٣. يفتح ملف خاص لتقيد التفاصيل المتعلقة بالنزير .

مادة (٧)

يودع كل من يحجز أو يعتقل أو يتحفظ عليه أو تقيده حرته وفق القانون في أحد الأماكن التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير وفقاً للمادة الثانية من هذا القانون ويعتبر النزلاء في أي مركز من المراكز تحت الحفظ القانوني في عهدة مدير المركز ويخضعون لانضباط المركز وأنظمة المديرية العامة .

مادة (٨)

١. يجب تفتيش النزير لدى دخوله المركز وتضبط منه المواد الممنوعة ويجري تفتيش النزير الأثني بواسطة أنثى .
٢. يحتفظ مأمور المركز بنقود وأمتعة النزير التي يجلبها معه أو التي ترسل إليه بموجب إيصالات ترد إليه فور الإفراج عنه.
٣. تسلم نقود وأمتعة النزير في حالة وفاته إلى ورثته.
٤. يسقط حق النزير المفرج عنه أو ورثته في حال وفاته في المطالبة بنقوده وأمتعته بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الإفراج أو الوفاة. وتؤول ملكيتها إلى الدولة إذا لم يتقدم أحد لاستلامها خلال تلك المدة .

مادة (٩)

١. يرتدي النزير لباساً خاصاً بالمركز .
٢. تتلف ثياب النزير إذا أتضح أنها مضرّة بالصحة العامة إذا كانت مدة سجنه سنة فأقل فإن زادت على ذلك تسلم إلى من يختاره النزير .

الفصل الرابع تفقد المراكز وتفتيشها

مادة (١٠)

١. لوزير الداخلية والعدل أو من ينتدبه أي منهما حق الدخول لأي مركز بقصد تفقده وإبداء الملاحظات أو المقترحات التي يرونها على أن تدون في سجل خاص.
٢. يجوز للوزير وبالتنسيق مع وزير الشؤون الاجتماعية تعيين مفتشين وأخصائيين اجتماعيين من ذوي الكفاءة لدراسة حالة النزير النفسية والاجتماعية.

مادة (١١)

- للنائب العام أو وكلائه وللمحافظين وقضاة المحكمة العليا والمركزية كل في دائرة اختصاصه الدخول في جميع أماكن المركز في أي وقت لتفقدته بقصد التحقق مما يلي :
١. صحة السجلات والأوراق والقيود المتعلقة بإدارة المركز وانضباطه ونظامه .
 ٢. فحص طعام النزلاء من حيث كميته ونوعه .
 ٣. تطبيق ما تقضي به القوانين واللوائح واتخاذ ما يرونه لازماً بشأن ما يقع من مخالفات .
 ٤. عدم وجود شخص نزير بغير وجه قانوني .
 ٥. تنفيذ أحكام المحاكم وأوامر النيابة وقاضي التحقيق يجري تنفيذها على الوجه المبين فيها ولهم قبول شكاوي النزلاء وإبداء ملاحظاتهم وعلى المدير أن يوافقهم بجميع ما يطلبونه من البيانات الخاصة بالمهمة الموكول إليهم القيام بها .

مادة (١٢)

- يقوم المدير العام بزيارات تفتيشية دورية لجميع المراكز للتحقق من تنفيذ النظم والتعليمات والقرارات كافة ويرفع تقريره في هذا الشأن إلى الوزير.

الفصل الخامس الرعاية الصحية والخدمات الطبية

مادة (١٣)

- تنشأ في كل مركز عيادة وتزودها الخدمات الطبية بطبيب وعدد من الممرضين والمعدات والأدوية اللازمة ويقوم الطبيب بالمهام التالية:
١. معاينة كل نزير لدى دخوله المركز وقبل الإفراج عنه ويدون تقريراً عن حالته الصحية موضحاً به تاريخ وساعة إعداد ذلك التقرير.
 ٢. الإشراف الصحي الدائم على النزلاء في حالة الإضراب عن الطعام .
 ٣. العناية بصحة النزلاء وتقديم تقرير دوري عنها إلى المدير متضمناً توصياته بهذا الشأن .

مادة (١٤)

١. يتعين على الطبيب تفقد أماكن نوم النزلاء والحجر الانفرادي والتثبت من حالة النزلاء الصحية ومعالجة المرضى منهم ونقل من تتطلب حالته المرضية إلى العيادة أو إلى المستشفى المختص وعزل المشتبه في إصابتهم بأمراض معدية أو وبائية لحين الشفاء وتطهير الألبسة والفراش والأطعمة.
٢. تحتسب المدة التي يقضيها النزير في المستشفى من ضمن مدة العقوبة المقررة.

مادة (١٥)

١. يحال النزيل المريض فوراً إلى المستشفى إذا استدعت حالته ذلك وأن تبادر إدارة المركز إلى إبلاغ جهة الإدارة التي يقيم في دائرة اختصاصها أهله لإخطارهم بذلك فوراً و يؤذن لهم بزيارته وإذا توفي أي النزيل يقوم الطبيب بعمل تقرير يتضمن ما يلي :
 - أ- تاريخ اشتكاء النزيل من المرض أو التاريخ الذي لوحظ فيه لأول مره بأنه مريض .
 - ب- نوع العمل الذي كان يقوم به النزيل في ذلك اليوم .
 - ج- يوم دخوله للمستشفى للعلاج .
 - د- اليوم والوقت الذي تبلغ فيه الطبيب بحالة النزيل المرضية .
 - هـ - نوع المرض وآخر مرة تم الكشف فيها على النزيل المريض قبل وفاته .
 - و- تاريخ الوفاة وأسبابها وأية ملاحظات أخرى يراها الطبيب على المتوفى عند معينته للجنة .
٢. يعتبر النزيل أثناء فترة مكوثه في المستشفى أو في أي مكان آخر للعلاج تحت الحفظ القانوني ويترتب على المأمور اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة عليه أثناء وجوده تحت العلاج وبشكل لا يسيء إلى ذلك النزيل .

مادة (١٦)

- يجب على المدير أو من ينوب عنه إبلاغ النيابة العامة أو أي جهة مختصة فوراً بوفاة أي نزيل يموت فجأة أو نتيجة حادث أو إصابته إصابة بالغة وبكل جنائية تقع من النزلاء أو عليهم أو أي حادث كان خطيراً.

الفصل السادس إعلان النزلاء وإبلاغهم بالأوراق القضائية

مادة (١٧)

- علي مأمور المركز أو من ينوب عنه إطلاع النزيل على أية أوراق قضائية أو أية أمور تخصه فور وصولها لإدارة المركز وإثبات وصولها إليه في سجل رسمي .

مادة (١٨)

- للنزيل الحق في تقديم أية شكوى أو أي طلب ويتم ذلك :
١. برفع طلبه أو شكواه على النموذج الخاص بذلك .
 ٢. يسجل طلبه أو شكواه في سجل خاص قبل إرساله إلي الجهة المختصة ويبلغ بالرد فور وصوله.

الفصل السابع حالات استخدام الأسلحة النارية

مادة (١٩)

- يحظر على المدير أو من ينوب عنه أو أية فرد من أفراد المركز الدخول لأية زنزانة بها أحد النزلاء ما لم يكن مصحوباً بمراقب له .

مادة (٢٠)

- يحظر على أفراد المديرية العامة حمل السلاح داخل المركز إلا في الأحوال الضرورية الآتية :
١. للدفاع عن النفس بعد استنفاد الوسائل الأخرى مثل الغاز المسيل للدموع أو خراطيم المياه أو الهروات.
 ٢. لمنع هروب النزيل إذا تخطى حدود السجن و تعذر منعه بالوسائل الأخرى .
 ٣. لإنهاء أي تمرد أو شغب أو أعمال عنف باتت تهدد باقتحام أبواب المركز أو تسلق أسواره أو تنذر بالإخلال الجسيم بالأمن والنظام فيه.
 ٤. لدفع الأذى عن النزلاء أو غيرهم ممن يتواجدون في المركز عند تعرضهم للخطر أو للأذى المحقق واستنفاد الوسائل الأخرى لإنقاذهم.

مادة (٢١)

إذا ما استخدم السلاح الناري لإنذار النزيل أو تخويله أو ردهه يتعين إطلاق ثلاث عبارات تحذيرية. فإن لم يمثل تطلق النار باتجاه ساقه مع الحرص قدر الإمكان لتجنب الإصابات الخطرة ويقدم للمصاب الإسعاف والعلاج اللازم.

مادة (٢٢)

لا يجوز استخدام السلاح الناري في الحالات التي تعرض حياة الآخرين للخطر .

مادة (٢٣)

علي المدير إبلاغ الجهات المعنية باستخدام الأسلحة النارية مع البدء بالتحقيق الإداري للوقوف علي أسباب ودوافع الحادث.

الفصل الثامن تصنيف النزلاء

مادة (٢٤)

يوضع النزلاء الذكور في قسم منفصل عن النزليات الإناث بحيث يتعذر الحديث أو الاتصال أو الرؤية بينهما . ويوضع الأحداث في مراكز خاصة بهم.

مادة (٢٥)

يصنف النزلاء من كل جنس داخل المركز ويوزعون في أقسام منفصلة بالقدر الذي تسمح به ظروف كل مركز:

١. النزلاء الموقوفين الذين لم تصدر ضدهم أحكام من المحاكم المختصة .
٢. النزلاء في دعاوى حقوقية كدعوى الدين والنفقة .
٣. النزلاء من غير ذوي السوابق .
٤. النزلاء من ذوي السوابق .

مادة (٢٦)

للنزلاء الموقوفين أو المحكوم عليهم في قضايا حقوقية الحق في إدخال أطعمة خاصة أو ملابس أو أغطية من خارج المركز.

مادة (٢٧)

تعامل النزيلة الحامل ابتداء من ظهور أعراض الحمل عليها وإلى ما بعد الوضع بستين يوماً، معاملة خاصة من حيث التغذية وأوقات النوم والعمل وتوفر لها العناية والرعاية الطبية وفق ما يوصي به الطبيب وتتخذ التدابير اللازمة كي تضع حملها في المستشفى .

مادة (٢٨)

إذا وضعت النزيلة طفلها في المركز فلا يذكر ذلك في السجلات الرسمية ولا في شهادة الميلاد ويعتبر المستشفى مكان الولادة ويبقى الطفل بمعية أمه حتى بلوغه السنتين من العمر وعلى المدير أن يوفر للأم المرضعة مكاناً منفصلاً عن بقية النزليات .

مادة (٢٩)

١. إذا لم ترغب النزيلة في إبقاء طفلها معها بعد ولادته أو إذا بلغ الثانية من عمره يسلم لمن له الحق في حضانه شرعاً بعد الأم إلا إذا قرر الطبيب أن حالة الطفل الصحية لا تسمح بذلك.
٢. وإذا لم يوجد من له حق حضانه الطفل شرعاً يتم إيداعه في إحدى مؤسسات رعاية الأطفال على أن تخطر الأم بمكان إيداع طفلها ويسمح لها برؤيته دورياً .

الفصل التاسع تعليم وتثقيف النزلاء

مادة (٣٠)

تقوم المديرية العامة بالتنسيق مع الجهات التعليمية المختصة بتنظيم دورات تعليمية نحو الأمية للنزلاء الذين لا يحسنون القراءة والكتابة كما وتقوم بتأمين الفرص التعليمية للنزلاء الآخرين لمواصلة تعليمهم في مختلف المراحل الدراسية سواء في المدارس الملحقة بالمركز أم في المدارس العامة أو المهنية خارجها. وفق الإمكانيات المتاحة ومتطلبات الحفاظ على النزلاء وأمن المركز.

مادة (٣١)

على المديرية العامة بالتنسيق مع الجهات التعليمية المختصة توفير المقومات اللازمة للنزلاء لتمكينهم من المطالعة والاستذكار وإيجاد الوسائل التي تضمن لهم مواصلة دراستهم الجامعية استثناء على شرط الدوام اليومي وتمكينهم من أداء الامتحانات تحت الإشراف المباشر للجهات التعليمية المختصة سواء داخل المركز أو خارجه.

مادة (٣٢)

يجب ألا تتضمن الشهادة الدراسية أو المهنية الممنوحة للنزلاء أية بيانات تفيد بأنها قد منحت له أثناء وجوده في المركز أو من مدرسة ملحقة بالمركز.

مادة (٣٣)

تمنح المديرية العامة حوافز تشجيعية مناسبة للنزلاء الذي يحصل على الشهادات العامة أو الجامعية أثناء وجوده في المركز.

مادة (٣٤)

تقوم المديرية العامة بالتنسيق مع إدارة المراكز بعقد الندوات التثقيفية وإلقاء المحاضرات الإرشادية والأخلاقية والدينية والتربوية والثقافية وإتاحة الفرصة للنزلاء كافة للمشاركة فيها .

مادة (٣٥)

تنشأ في كل مركز مكتبة عامة تهدف إلى تثقيف وتهذيب النزلاء على أن تضم المطبوعات النافعة والمسموح بتداولها قانوناً . ويشجع النزلاء على المطالعة والانتفاع بتلك الكتب والمطبوعات في أوقات فراغهم وتتاح لهم الفرص المناسبة لتحقيق ذلك .

مادة (٣٦)

يجوز للنزلاء إحضار الكتب والمجلات والصحف المسموح بتداولها قانوناً على نفقتهم وذلك وفق الضوابط التي تحدها إدارة المركز في هذا الشأن وفق اللوائح والتعليمات التي تصدرها المديرية العامة .

الفصل العاشر حقوق النزلاء

مادة (٣٧)

- ١ . يمنع تشغيل النزلاء في البيوت أو في الأمور الخاصة.
- ٢ . يمنع تعذيب النزلاء أو استعمال الشدة معه .
- ٣ . يمنع مخاطبة النزلاء ببذاءة أو بألقاب محقرة .
- ٤ . يحظر على الأفراد في المركز مواكلة النزلاء أو زائره أو مازحته .
- ٥ . يحظر دخول حجرة النزلاء ليلاً إلا عند الضرورة وبحضور المدير أو من ينوب عنه .

٦. يسمح للنزيل بإقامة شعائره وتأديته فرائضه الدينية بحرية تامة .
٧. يستحم النزيل مرتين على الأقل في الأسبوع صيفاً ومرة واحدة على الأقل في الأسبوع شتاء .
٨. يغسل النزيل وجهه وأطرافه مرتين في اليوم صباحاً ومساءً .
٩. يغسل النزيل ملابسه مرة واحدة على الأقل في الأسبوع .
١٠. يقص شعر النزيل مرة واحدة في الشهر.
١١. يزال شعر النزيل المحكوم عليه بالحبس ثلاثة أشهر فأكثر .
١٢. يحلق النزيل ذقنه مرتين على الأقل في الأسبوع .
١٣. تزود إدارة المركز حجرة النزيل بوسائل الإنارة ووسائل التدفئة أيام البرد .
١٤. يتكون فراش النزيل من فرشاة إسفنج وخمس بطانيات صوف .
١٥. توزع وجبات الطعام على النزيل في المكان المعد له في حجراته في الأوقات المقررة .
١٦. توزع وجبة العشاء وقت غروب الشمس .

الفصل الحادي عشر نقل النزلاء

مادة (٣٨)

يتولى المدير مسؤولية تنفيذ كل أمر قضائي بشأن إحضار أحد النزلاء أو إيداعه في الوقت المحدد في ذلك الأمر.

مادة (٣٩)

تنقل أوراق النزيل وحاجياته وأماناته إلى المركز المنقول إليه .

مادة (٤٠)

١. يحظر عند نقل النزيل ما يلي :
 - أ- تعريضه لأنظار الجمهور إلا بأدنى قدر ممكن ويجب اتخاذ تدابير لحمايته من شتائم الجمهور وفضوله وعدم تعريضه للعنصرية العلانية بشتى أشكالها.
 - ب- نقله في ظروف سيئة من حيث التهوية والإضاءة أو بأية وسيلة تعرضهم لعناء جسدي لا ضرورة له .
٢. يتم نقله على نفقة المديرية العامة .

الفصل الثاني عشر تدريب وتشغيل النزلاء

مادة (٤١)

يعمل المركز على تدريب النزلاء مهنيًا وتنمية مهاراتهم وإكسابهم حرفاً أو مهناً مفيدة خلال مدة تنفيذ العقوبة. تساعدهم على كسب عيشهم بعد إطلاق سراحهم ويتم التدريب المهني النظري والعملية في ورش التدريب والتشغيل داخل المركز أو خارجه وفق النظم والتعليمات التي تصدرها المديرية العامة بهذا الخصوص .

مادة (٤٢)

١. يجوز تشغيل النزلاء المحكومين داخل نطاق المركز أو خارجه في أي عمل من الأعمال المناسبة ولا يجوز تشغيل النزلاء الموقوفين إلا إذا رغبوا في ذلك على أن لا تزيد ساعات العمل اليومي عن ثمان ساعات ولا يجوز تشغيلهم في أيام أعيادهم .
٢. يستثنى من تطبيق أحكام الفقرة (١) أعلاه النزلاء المرضى ومن بلغوا سن الستين إلا إذا رغبوا في العمل وشهد الطبيب بقدرتهم على ذلك .

مادة (٤٣)

١. يجوز تشغيل النزيل المحكوم عليه بالحبس البسيط في أعمال خفيفة إذا رغب في ذلك، ولا يجوز تشغيل النزيل خارج المركز.
٢. فيما عدا المحكومين بالأشغال الشاقة يجب ألا يتصف الشغل في المركز أو خارجه بالقسوة أو الإيلام .

مادة (٤٤) *

يمنح النزيل مقابل عمله في المركز أو خارجه أجراً تحده الأنظمة والتعليمات .

الفصل الثالث عشر تخفيض مدة العقوبة

مادة (٤٥)

١. يفرج عن النزيل إذا أمضى ثلثي المدة المحكوم بها عليه وكان خلال تلك المدة حسن السير والسلوك ولا يشكل الإفراج عنه خطراً على الأمن العام .
٢. إذا كانت العقوبة الحبس المؤبد فيفرج عنه إذا أمضى عشرين عاماً في المركز وكان سلوكه خلالها حسناً .

مادة (٤٦)

١. يكون الإفراج طبقاً للمادة السابقة بقرار من الوزير بناءً على اقتراح المدير العام، وتحدد في القرار أسباب الإفراج.
٢. إذا كان الإفراج مشروطاً يجوز إعادة المفرج عنه إلى المركز لإتمام مدة العقوبة المتبقية من العقوبة المحكوم بها عليه إذا ثبت وقوع ما يدل على سوء سلوكه أو إذا خالف شروط الإفراج عنه، وذلك بقرار من النائب العام يذكر فيه الأسباب الموجبة لإعادة.

مادة (٤٧)

يجب على المدير أن يرسل تقريراً للمدير العام عن كل نزيل تزيد مدة محكوميته على عشرة سنوات بعد مضي الست سنوات الأولى، موضحاً فيه كافة البيانات المتعلقة بالنزيل على أن يتبعه تقريراً دورياً كل سنة من السنوات التي تنقضي من المدة المتبقية .

مادة (٤٨)

يجوز لرئيس السلطة الوطنية الإفراج عن بعض النزلاء في المناسبات الوطنية أو الدينية ويتم الإفراج في الوقت المحدد بقرار العضو.

الفصل الرابع عشر المواد الممنوعة

مادة (٤٩)

لا يجوز إدخال المادة الممنوعة إلى النزيل في المركز، ولا يجوز له حيازتها أو إخراجها منه إلا في الحدود التي يسمح بها هذا القانون .

مادة (٥٠)

يجوز للمأمور المركز أو من ينوب عنه فحص كافة الأشياء التي يتم إدخالها إلى المركز أو إخراجها منه و له أن يوقف أو يستوقف كل شخص أو نزيل يشتبه بأنه يدخل أو يخرج أو يحوز أية مادة ممنوعة إلى المركز وله أن يوعز بتفتيشه قانوناً فإذا وجدت تلك المادة فله ضبطها وتقديم الشخص الذي ضبطت معه للجهات المختصة .

* أضيفت المادة 44 مكرر بناء على قانون رقم 3 لسنة 2005م لتعديل بعض أحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 6 لسنة 1998م تنص على ما يلي: تطبق القواعد الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل الواردة في قانون العمل على الإصابات التي حدثت للنزلاء أثناء عملهم.

مادة (٥١)

إذا لم ينتج عن المادة الممنوعة جريمة جاز للمدير ما يلي :

١. استعمالها على الوجه الذي يرتئيه لمنفعة النزلاء.
٢. إتلافها إذا كانت عديمة النفع والقيمة .
٣. بيعها ودفع قيمتها إلى الخزينة العامة للسلطة إذا كانت ذات قيمة.

الفصل الخامس عشر الزيارات

مادة (٥٢)

يسمح بزيارة النزير في فترات دورية منتظمة خُدد الأنظمة والتعليمات مواعيدها شريطة أن يسمح بالزيارة الأولى بعد انتهاء التحقيق أو انقضاء مدة شهر من تاريخ التوقيف أيهما أقرب .

مادة (٥٣)

للنزير الحق في أن يرأسل أسرته وأصدقائه وأن يتسلم الرسائل منهم. وإدارة المركز أن تطلع على الرسائل الواردة إليه أو الصادرة منه مع الحفاظ على سرية الرسائل .

مادة (٥٤)

يسمح لمخامي النزير الموقوف أو المحكوم في مقابلته على انفراد سواء كانت المقابلة بدعوة من النزير أو بناء على طلب المخامي .

مادة (٥٥)

للمدير أن يسمح بزيارة النزير المريض بناءً على توجيه الطبيب . كما يجوز له السماح لرجال الدين بزيارة النزلاء بقصد الوعظ والإرشاد أو إقامة الشعائر الدينية في الأوقات والأمكنة التي تحدها الأنظمة والتعليمات.

مادة (٥٦)

١. للمدير أن يعد سجلاً خاصاً للزائرين يدون فيه اسم وعنوان كل زائر يدخل المركز.
٢. ويجوز له تفتيش أي زائر يشتبه في حيازته أشياء ممنوعة وإذا رفض الزائر خضوعه للتفتيش فيجوز منعه من الزيارة ويدون أسباب الرفض في السجل المذكور .

مادة (٥٧)

١. يجوز للمدير منح النزير إجازة طارئة مدتها ثلاثة أيام في حالة وفاة أو نقل أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية إلى المستشفى في حالة مرضية خطيرة شريطة أن يقدم كفيلاً يضمنه أثناء فترة الإجازة والعودة إلى المركز حال انتهائها.
٢. للمدير منح النزير حسن السلوك إجازة مدتها أربع وعشرون ساعة كل أربعة أشهر على الأقل شريطة أن يكون قد أمضى ربع مدة محكوميته وقدم كفيلاً يضمنه أثناء هذه الإجازة .

مادة (٥٨)

يعتبر النزير في حالة هروب وبحال إلى المحكمة المختصة لمحاكمته عن هذه الجريمة إذا لم يعد إلى المركز خلال اثنتي عشرة ساعة من انتهاء مدة إجازته .

الفصل السادس عشر النزلاء المحكوم عليهم بالإعدام

مادة (٥٩)

١. يعزل النزير المحكوم عليه بالإعدام عن سائر النزلاء ويوضع تحت الرقابة الدائمة وتمنع زيارته إلا بعد الحصول على إذن خطي من المدير العام.
٢. للنائب العام أو مثليه أو أحد رجال الدين أو طبيب المركز زيارته في أي وقت.
٣. على المدير حال تلقيه قرار التصديق على حكم الإعدام إبلاغ النزير وإشعار أسرته أو أحد أقاربه لزيارته في اليوم الذي يسبق اليوم المعين لتنفيذ الحكم.
٤. يتلو المدير التهمة ومنطوق الحكم على مسمع الحاضرين شريطة أن يكون من بينهم النائب العام أو وكيله وطبيب المركز ومندوب عن الشرطة وشخصين آخرين يختارهما النائب العام واحد رجال الدين الذي ينتمي إليه المحكوم عليه ومحاميه إذا رغب في ذلك.
٥. تنفذ عقوبة الإعدام داخل المركز بناء على طلب من النائب العام إلى المدير العام وتسلم الجثة إلى أهله فإذا لم يتقدموا لاستلامها تسلم للهيئة المحلية الواقع بدائرتها المركز لدفنها .

مادة (٦٠)*

١. يوقف تنفيذ حكم الإعدام بحق النزيلة الحامل المحكوم عليها بالإعدام إلى ما بعد الولادة وحتى بلوغ الطفل سنتين من عمره .
٢. لا ينفذ الحكم المذكور في أيام العطل الرسمية والأعياد الدينية والوطنية.
٣. لا يجوز تأخير تنفيذ حكم الإعدام بعد تسلم قرار التصديق على الحكم وإخطار المحكوم عليه وأسرته بالأمر.

الفصل السابع عشر نظام الانضباط والعقوبات

مادة (٦١)

١. يصدر الوزير لائحة تنظم الواجبات والأعمال التي يجب أن يلتزم بها النزير وكذلك المحظورات التي ينبغي تجنبها .
٢. يجب إعلام النزير باللائحة التنظيمية المذكورة في البند السابق .
٣. دون الإخلال بالمسئولية الجنائية يعاقب النزير تأديبياً إذا خالف القوانين أو الأنظمة والتعليمات المعمول بها في المركز .
٤. تدون المواد المتعلقة بالجرائم والعقوبات على لوحة وتعلق في مكان ظاهر على باب المركز الخارجي وفي غرفة طعام النزلاء للاطلاع عليها .

مادة (٦٢)

- تفرض على النزير إذا خالف الأنظمة أو التعليمات بداخل المركز إحدى العقوبات التأديبية التالية :-
١. الإنذار
 ٢. الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد على أسبوع.
 ٣. الحرمان من بعض المزايا المقررة لفئته من النزلاء لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً.

مادة (٦٣)

- لا يجوز توقيع أي من العقوبات المذكورة في المادة السابقة على النزير إلا بعد إجراء تحقيق يتضمن مواجهته بالخالف المنسوبة إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون قرار توقيع الجزاء مسبباً وأن يتم التحقيق بمعرفة المحقق كتابة وتقيد الجزاءات التي توقع على النزلاء في سجل الجزاءات.

* عدلت الفقرة (١) من المادة ٦٠ بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥م المعدل لبعض أحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) رقم ٦ لسنة ١٩٩٨م على النحو التالي: لا ينفذ حكم الاعدام بحق النزيلة الحامل المحكوم عليها بالاعدام، فإذا وضعت مولوداً حياً، تقضى المحكمة التي أصدرت الحكم بعقوبة الاعدام، النزول إلى عقوبة السجن المؤبد.

الفصل الثامن عشر إطلاق سراح النزلاء

مادة (٦٤)

١- يجب على المدير الإفراج عن النزير بعد ظهر اليوم الذي تنتهي فيه مدة محكوميته أو اليوم السابق له، ولا يجوز إبقائه في المركز بعد ذلك .

٢- يتم الإفراج عن النزير فوراً إذا صدر بحقه عفو عام أو خاص.

٣- إذا كان النزير موقوفاً احتياطياً وصدر أمر بالإفراج عنه، فيجب تنفيذ أمر الإفراج فوراً ما لم يكن موقوفاً لسبب آخر .

الفصل التاسع عشر أحكام عامة

مادة (٦٥)

يصدر الوزير الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة (٦٦)

يلغى كل من قانون السجون رقم (٣) لسنة ١٩٤٦ المعمول به في محافظات غزة وقانون السجون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢ المعمول به في محافظات الضفة الغربية وأية أحكام أخرى تتعارض مع أحكامه.

مادة (٦٧)

على جميع الجهات كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة بتاريخ ٢٨/٥/١٩٩٨ ميلادية.

الموافق ٢/٢/١٤١٩ هجرية.

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

